Distr.: General
15 February 2001

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون
البند ٩٧ من جدول الأعمال

[Start1]

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/55/584)]

٥٥/٢٠٨ - معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٤٩/١٢٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٥٠/١٢١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ٥١/١٨٨ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ٥٢/٢٠٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ٥٣/١٩٥ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٥٤/٢٢٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩،

وقد نظرت في تقريري الأمين العام[١] والمدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث[٢]،

وإذ ترحب بالجهود المبذولة لتعزيز عملية إعادة تشكيل المعهد، وبالتقدم الذي أحرزه المعهد مؤخرا في مختلف برامجه وأنشطته، بما في ذلك تحسين التعاون الذي تم إرساؤه مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ومع المؤسسات الإقليمية والوطنية،

وإذ تعرب عن تقديرها للحكومات والمؤسسات الخاصة التي قدمت إلى المعهد مساهمات مالية وغير مالية، أو تعهدت بتقديمها،

وإذ تلاحظ أن المساهمات المقدمة إلى الصندوق العام لم تتزايد وأن مشاركة البلدان المتقدمة النمو في برامج التدريب، في نيويورك وجنيف، آخذة في الازدياد،

وإذ تلاحظ أيضا أن الجزء الأعظم من الموارد المتبرع بها للمعهد يوجه إلى صندوق المنح المرصودة لأغراض خاصة بدلا من الصندوق العام، وإذ تشدد على ضرورة معالجة هذه الحالة غير المتوازنة،

وإذ تلاحظ كذلك أن المعهد لا يتلقى أية معونة مالية من الميزانية العادية للأمم المتحدة، وأنه يقدم برامج تدريبية لجميع الدول الأعضاء مجانا، وأن مؤسسات الأمم المتحدة المشابهة التي تتخذ من جنيف مقرا لها لا تُستوفى منها إيجارات أو تكاليف صيانة،

---

(١) A/55/510.

(٢) **الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ١٤** (A/55/14).

وإذ تكرر التأكيد على وجوب منح أنشطة التدريب دورا أبرز وأكبر في دعم إدارة الشؤون الدولية وفي تنفيذ برامج منظومة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

١ - **تؤكد من جديد** أهمية الأخذ بنهج منسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في البحث والتدريب على أساس استراتيجية متماسكة وفعالة وتقسيم فعال للعمل فيما بين المؤسسات والهيئات ذات الصلة؛

٢ - **تؤكد من جديد أيضا** فائدة معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بالنظر إلى الأهمية المتزايدة للتدريب داخل الأمم المتحدة وإلى الاحتياجات التدريبية للدول، وفائدة أنشطة البحث المتصلة بالتدريب التي يضطلع بها المعهد في إطار ولايته؛

٣ - **تشدد** على ضرورة أن يقوم المعهد بتعزيز تعاونه مع معاهد الأمم المتحدة الأخرى والمعاهد الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة؛

٤ - **ترحب** بالتقدم المحرز في بناء الشراكات بين المعهد والوكالات والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق ببرامجها التدريبية، وتبرز في هذا السياق الحاجة إلى زيادة تطوير تلك الشراكات وتوسيع نطاقها، ولا سيما على الصعيد القطري؛

٥ - **ترحب أيضا** بالقرارات التي اتخذها الأمين العام حتى الآن من أجل ضمان الاستمرارية في إدارة المعهد والنظر في الرتبة المناسبة لمنصب المدير التنفيذي؛

٦ - **تطلب** إلى مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث أن يكثف جهوده الرامية إلى جذب الخبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لإعداد المواد التدريبية اللازمة لبرامج المعهد وأنشطته، وتشدد على ضرورة أن تركز الدورات الدراسية للمعهد على قضايا التنمية بصفة رئيسية؛

٧ - **تجدد نداءها** إلى جميع الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الخاصة التي لم تقدم بعد للمعهد مساهمة مالية أو غير مالية، أن تقدم له دعمها السخي، المالي وغير المالي، وتحث الدول التي أوقفت تبرعاتها على النظر في استئنافها في ضوء النجاح الذي تحقق في إعادة تشكيل المعهد وتنشيطه؛

٨ - **تهيب** بالبلدان المتقدمة النمو، التي ازدادت مشاركتها في برامج التدريب المضطلع بها في نيويورك وجنيف، أن تقدم مساهمات إلى الصندوق العام أو أن تنظر في زيادة مساهماتها في هذا الصندوق؛

٩ - **تشجع** مجلس أمناء المعهد على مواصلة بذل جهوده لإيجاد حل للحالة المالية الحرجة للمعهد، ولا سيما من أجل توسيع قاعدة الجهات المانحة وزيادة المساهمات في الصندوق العام؛

١٠ - **تشجع أيضا** مجلس الأمناء على النظر في زيادة تنويع الأماكن التي تقام فيها الأنشطة التي ينظمها المعهد وعلى أن يدرج ضمنها المدن التي تستضيف اللجان الإقليمية، وذلك من أجل التشجيع على مشاركة أكبر وتخفيض التكاليف؛

١١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل، بالتشاور مع المعهد ومع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، البحث عن السبل والوسائل الكفيلة بالاستفادة من المعهد على نحو منظم في تنفيذ البرامج التدريبية وبرامج بناء القدرات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية؛

١٢ - **تلاحظ مع التقدير** الخدمات التي يؤديها المدير التنفيذي للمعهد في ضوء التحديات الناجمة عن تزايد المسؤوليات الموكولة إليه؛

١٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن ينظر في إعادة تصنيف معدلات الإيجار وتكاليف الصيانة التي تُستوفى من المعهد بهدف تخفيف حدة صعوباته المالية الحالية، والتي تزيد من حدتها الممارسة الحالية المتمثلة في استيفاء معدلات تجارية، مع الأخذ في الاعتبار أن منظمات أخرى مرتبطة بالأمم المتحدة تتمتع بمثل هذه الامتيازات؛

١٤ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٨٧

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠